

التزاع بين ايران والعراق

للاستاذ محمد عبد الله عنان

كان مما عرض على عصبة الأمم في دورتها الأخيرة الخلاف بين إيران^(١) والعراق على مسألة الحدود ؛ ولكن مجلس العصبة لم يشأ كعادته أن يبادر الى درس خلاف يخشى أن يحول تعقيد وخطورة العوامل والاتجاهات المتصلة به الى فشل العصبة في بحثه باستقلال ونزاهة ؛ ولهذا أثر بعد بحث المسائل الشككية أن يرجئه الى دورة أخرى عسى أن يوفق الفريقان المتنازعان الى تسوية بمفاوضات مباشرة ، فينجو المجلس بذلك من الحرج والتعرض الى فشل يزيد في ضعف العصبة وانحلال هيئتها

ومما يمث الى أشد الأسف أن ينشب مثل هذا الخلاف بين دولتين شرقيتين كإيران والعراق تربطهما صلات تاريخية قديمة ترجع الى عصور وآمان بعيدة ، وتجمع بينهما مصالح مشتركة اقتصادية وسياسية وعسكرية ، ويضاعف هذا الأسف ألاستطيع الدولتان الشقيقتان حسم هذا الخلاف بالتفاهم المباشر ، وأن تضطرا الى عرضه على هيئة دولية دلت سوابقها وأعمالها في بحث المسائل الشرقية على أنها لا تملك بحسبها دائماً بحرية ونزاهة ، وأنها تتأثر غالباً بالنفوذ الأقوى . وفي هذا الخلاف ، على رغم قيامه بين دولتين شرقيتين ، ما بهم بعض الدول الغربية ذات المصالح والنفوذ والخلاف الإيراني العراقي قديم يتناول علائق الدولتين منذ ظهور العراق في الوجود كوحدة سياسية خاصة ، أعني منذ خاتمة الحرب الكبرى ؛ وقد كان من نتائجه أن لبثت إيران مدى أعوام طويلة تصر على عدم الاعتراف بالعراق الجديدة ، ولم تعترف بها إلا في سنة ١٩٢٩ زولاً على سس السياسة البريطانية . وإذا قلنا باضطراب العلائق بين إيران والعراق في تلك الفترة ، فعناء اضطراب العلائق بين إيران وبريطانيا العظمى التي كانت يومئذ تسيطر على أقدار العراق وتتولى توجيه علائقه الخارجية ، لم يبق لنا أن نتمثل بكلمة « فارس » بعد أن صدر قانون خاص باستبدالها بكلمة « إيران »

قلت : « حالها ؟ من ؟ »

قلت : « المدموازيل إيلين ؟ »

قلت : « المدموازيل . . . ؟ »

قلت : « آه . . . بنتك . . . أليست بنتك ؟ »

فقلت : « بنتي ؟ عن أى شيء تتكلم ؟ »

فتشجعت وسألت : « أليس هذا بيت المدموازيل إيلين ؟ »

معدرة إذا كنت مخطئاً !

قلت : « بيت المدموازيل إيلين ؟ ماذا جرى لعقلك ؟ من أنت ؟ إنها خادمة هنا ! »

فأحسست أنه لم يبق لي قدرة على المضي في هذا الحوار ، فاعتذرت لها مرة أخرى ، وفرت

وصرت في الطريق ، فأخرجت النسيج ، وأقبلت على وجهي أمسح العرق المتصبب عنه في الشتاء ، وإذا بالفتاة تقول

بأرخم من صوتها الأول :

« سعيدة . . . هذا بوبي »

ومدت لي يديها به ، فلم أتناوله ، وتركته على كفيها وسألتها :

« هل أنت إيلين ؟ قول بسرعة ! »

فقلت وهي متمجبة : « إيلين ؟ كلا . . . إني . . . »

فقاطعتها : « لا تقولي شيئاً . . . هذا حسبي . . . بكفي أنك لست إيلين . »

قلت : « ولكنني لا أفهم . . . »

قلت : « ستفهمين كل شيء . . . بعد أن أنتفس وأشكر الله »

ثم قصصت عليها الحكاية ، فضحكت ، ولما سكنت الضجة ، واستطاعت أن تتكلم أخبرتني أنني غلطت ، وأن هذا مسكن

جيران ، وأن كلهم كان قد ضاع ، فردده عليهم بعضهم ، وأن هذه السيدة الضخمة لابد أن تكون قد استراحت بي ، وشكت

في أمري ، لأنها تعرف الذي أعاد الكلب ، ففهمت السبب فيما بدا منها من الجفوة ، ولماذا تركتني واقفاً على عتبة الباب وأبت

أن تدعوني الى الدخول

فقلت : « إذن فأوليني بوبي . . . »

وحملته عنها وصعدت معها الى أمها . . .

وضحكنا كثيراً في ذلك المساء ، ولا أحتاج أن أقول إني

نسيت صديقي وعشاه . . . إبراهيم عبد القادر المازني

هذا الاتفاق ، فهي لا تستطيع أن تتخلى عن شيء من أرضها والواقع أن هذه الشقة التي تطالب بها إيران ذات أهمية عسكرية واقتصادية خطيرة ، واستيلاء إيران عليها يجعلها إلى جانب العراق سيدة الملاحه في شط العرب ، ويهدد مركز البصرة ثغر العراق ومقله الجنوبي ؛ وللبصرة أهمية عسكرية خاصة بالنسبة للدفاع عن العراق

أما حجة إيران في المطالبة بهذه البقعة فهي أن الاتفاق الذي عقدته في شأن الحدود مع الدولة العثمانية سنة ١٩١٣ باطل لأنه لم يعقد في جو من الحرية ، ولأنه لم يبرم لا في تركيا ولا في إيران ، وأن دلالة بطلانه هو أن القسم الشمالي من الحدود الإيرانية التركية القديمة ، وهو الذي يفصل اليوم بين إيران والجمهورية التركية قد رسم وعدل باتفاق جديد بين الدولتين باعتبار أن التخطيط القديم باطل لا يمول عليه ؛ هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن مقتضيات عملية ودولية توجب أن يكون شط العرب هو الحد الفاصل بين الدولتين ؛ وتأتي إيران تبعة الخلاف على العراق ، وتقول إنها لم يسمها حين التجأ العراق إلى عصبة الأمم إلا أن تقابلها أمام مجلس العصبة راجية أن تتمكن العصبة من بحث المسألة بما يحسم الخلاف ويضع الأمور في نصابها ؛ وهو مايدل على أن إيران لم تكن راغبة في طرح الموضوع على عصبة الأمم (١)

ويلوح لنا أن الأسباب التي تستند إليها وجهة النظر الإيرانية مما يصعب قبوله ، لأن القول بطلان معاهدة قائمة عقدت على أساس اتفاقات سابقة وقد نفذت نصوصها بالفعل ، لا يسوغ من الوجهة القانونية ؛ ولو جاز أن تفسخ المعاهدات برأى فريق واحد من المتعاقدين على نحو ما تقدم إيران ، لما بقي للمعاهدات الدولية أية قيمة ؛ وأما كون الحدود الشمالية عدلت مع تركيا الجمهورية ، فذلك يرجع إلى اتفاق الفريقين ؛ وليس هنالك ما يمنع أن يعقد مثل هذا الاتفاق بين إيران والعراق إذا ارتضت كل منهما عقده . ومشاكل الحدود تقوم في الأغلب على اعتبارات قومية ، كأن يكون سكان البقعة المطالب بضمها من نفس جنسية الأمة المطالبة ، وأن يبرروا عن رغبتهم في الانضمام إليها بصورة

(١) لحصنا وجهة النظر الإيرانية طبقاً للبيان الذي أذاعه سعادة وزير إيران المفوض بمصر في جريدة الأهرام بمدها الصادر في ٣١ يناير

وقد كان يرجع أحياناً إلى أسباب خارجة عن العراق ذاته ، كالخلاف بين إيران وانكلترا على مسألة البحرين ، وأحياناً إلى أسباب تتعلق بالعراق مباشرة كالخلاف على الحدود ، واقتحامها بين حين وآخر من بعض رعايا هذا الفريق أو ذاك ، أو على بعض المسائل التجارية وغيرها . ولما حصل العراق على استقلاله بعقد المعاهدة العراقية الانكليزية في صيف سنة ١٩٣٠ سعى إلى التوفيق مع جارته ، وانتهت جهود الفريقين في ذلك السبيل إلى شيء من النجاح ، وقام المنفور له الملك فيصل بزيارة رسمية إلى طهران ، وكان من نتائجها أن زاد التقرب بين الدولتين وسويت بينهما مسائل كثيرة ، ولكن الخلاف على الحدود بقي على حاله ، والظاهر أن إيران كانت تنتظر لافارته فرصة ملائمة

ويقع الخلاف الحاضر بين الدولتين على الحدود الإيرانية العراقية مما يلي شط العرب في الجهة الجنوبية الغربية بالنسبة لإيران ، والجنوبية الشرقية بالنسبة للعراق . ومعروف أن شط العرب هو الاسم الذي يطلق على المجرى المشترك الذي يندمج فيه دجلة والفرات قبل مصبهما في الخليج الفارسي بنحو مائة ميل ، وعليه تقع مدينة البصرة . وتبدأ الحدود الإيرانية العراقية من الخليج الفارسي شرق شط العرب (بالنسبة لإيران) متجهة نحو الشمال بمحاذ شط العرب وعلى قيد بضعة أميال منه ، ولا تتسع هذه الشقة الضيقة بين شط العرب والحدود الإيرانية إلا عندما تحاذي البصرة تقريباً ، وتستمر الحدود شمالاً بمحاذاة نهر دجلة وتتسع تدريجياً حتى يصير بينها وبين بغداد نحو سبعين ميلاً . وموضع الخلاف الحالي من الحدود هو الجزء الذي يحاذي شط العرب شرقاً ويفصل بين إيران وشط العرب ، فإن حكومة إيران تطالب به وتقول إن الحدود الطبيعية لإيران يجب أن تكون هي شط العرب ، ويجب أن تضع إيران يدها على الضفة الأخرى من النهر لتستطيع أن تعمل على تأمين حقوقها في حرية الملاحة فيه ، ولكن العراق تعارض هذه الدعوى لأن الحدود الحالية بينها وبين إيران والتي تضع بمقتضاها يدها على شط العرب والشقة الواقعة بينه وبين الحدود الإيرانية ، إنما قررت باتفاق عقد بين فارس والدولة العثمانية سنة ١٩١٣ وقت أن كانت العراق جزءاً من تركيا ، وقد تلقت العراق حدودها الحالية بمقتضى

عملية ، فهل تستطيع إيران مثلاً أن تقول إن سكان الشقة التي تطالب بها أو أن أغلبهم ينتمون إلى الجنسية الإيرانية ؟ وهل يطالب هؤلاء السكان بالانفصال عن العراق والانضمام إلى إيران ؟ هذا ما لم نستطع أن نمرضه إيران ، ولو استطاعت لكان لها سنداً قوياً معقولاً

وأما عن طرح النزاع على عصبة الأمم ، فإن العراق هي التي لجأت إلى هذه الخطوة ، وهو ما لم تكن ترغبه إيران ؛ والفريقان المتنازعان من أعضاء العصبة ، وإيران بنوع خاص من أقدم أعضائها ؛ وليس في الواقع ما يؤخذ على العراق في مسلكها ، لأنها تصرفت طبقاً لما ينص عليه ميثاق العصبة صراحة في مادتيه الثانية عشرة والثالثة عشرة ؛ إذ تنص الأولى على « أنه إذا ثار بين أعضاء العصبة خلاف قد يجر إلى قطع العلاقات ، فأنهم يطرحونه إلى إجراءات التحكيم أو أمام مجلس العصبة » وتنص الثانية على « أنه إذا ثار بين أعضاء العصبة خلاف يمكن تسويته بالتحكيم ؛ فإنه إذا لم يمكن تسويته بطريق المفاوضات السياسية ، فإنه يطرح برمته إلى التحكيم ؛ ومن أنواع هذا الخلاف الذي يمكن حله بطريق التحكيم الاختلاف على تفسير معاهدة ، أو على أي نقطة تتعلق بالقانون الدولي ... الخ » ؛ ولكن الذي نعرفه من موقف إيران أمام العصبة هو أنها تأبى قبول التحكيم أو بعبارة أخرى الاختصاص إلى محكمة العدل الدولية ، بحجة أن دستورها الأساسي لا يسمح بذلك ، وأنها تصر على بطلان المعاهدة المقودة ، فالسألة بالنسبة إليها ليست خلافاً على تفسيرها ؛ ولكنها لا تأبى المثول لدى مجلس العصبة ، لكي يبحث المجلس هذا الخلاف ويحاول أن يضع حداً له ؛ ومتى أتمت العصبة بحث الخلاف ، فإن إيران تقوم عندئذ بمفاوضات مباشرة مع العراق لتسوية النزاع وحسمه بصورة عملية^(١)

ومع أننا نرجو أن توفق الدولتان إلى حسم هذا الخلاف الخطير سواء على يد مجلس العصبة ، أو بطريق المفاوضات المباشرة ، فإننا لسنا نعلق كبير أمل على مجهود العصبة في هذا الشأن ؛ بل بلوح لنا أن تدخل العصبة لم يكن مرغوباً فيه ، لأن سوابق

العصبة في نظرها وبحجتها للمسائل الشرقية لا تشجع على حسن الظن بها خصوصاً إذا كان الأمر مما يتصل بنفوذ إحدى الدول الكبرى ، وقد أبدت عصبة الأمم أنها في بحث المسائل الشرقية تتأثر دائماً بما يحيط بها من مطامع ومصالح غربية ، وأقرب شاهد على ذلك ، مسألة اعتداء إيطاليا على الحبشة وإغارتها على أراضيها بنية ظاهرة في الغزو والاستعمار ؛ ومع ذلك فقد أبدت عصبة الأمم حين أرادت أن تلتجئ الحبشة إليها فتوراً ورغبة ظاهرة في التنجي عن بحث هذا النزاع ، لأن إيطاليا لم ترغب في بحثه على يد عصبة الأمم . ولن يتغير اعتقادنا في العصبة بالنسبة لموقفها من النزاع الإيراني العراقي ، بنقض النظر عن ظروفه الخاصة ، فاعتقادنا دائماً أنها لا تستطيع معالجة هذه المسائل بروح من النزاهة والاستقلال

نرجو إذن أن يحسم الخلاف بين الدولتين الشقيقتين بالحسنى والاتفاق المباشر ، خصوصاً وأن انكساراً من جهة أخرى تعلق أهمية خاصة على سلامة هذه البقعة من الأراضي العراقية . ذلك أن البصرة استثنيت من نصوص المعاهدة العراقية الانكليزية فيما يتعلق بالجللاء وبها قاعدة جوية عسكرية بريطانية هي إحدى قواعد الطريق الامبراطوري ، وإيران من جانبها تتوجس من السياسة البريطانية في شبه جزيرة العرب ، وتخشى أن يكون لها بما تنشئه من المطارات الحربية فيما وراء الفرات (تنفيذاً للمعاهدة العراقية الانكليزية) غايات أخرى غير تأمين المواصلات الامبراطورية . والعلاقات بين إيران وانكلترا ليست على ما يرام ، وهناك عدة مسائل معلقة بين البلدين . ومنذ سنة ١٩٢٢ ترتبط إيران والسوفييت بمعاهدة دفاعية هجومية ، وهي موجهة إلى انكلترا بلاريب ، فإذا استطاعت إيران بالضغط على العراق أن تدفع حدودها إلى شط العرب ، فإنها تكسب بهذا التعديل مزايا عسكرية خطيرة . وعلى هذا فمن صالح إيران والعراق أن تعمل كل منهما لحسم الخلاف توطاً حتى لا تدع سبيلاً إلى التدخل الأجنبي ، وعسى أن يكون في استئناف المفاوضات أخيراً في رومة بين مندوبي العراق وإيران مما يؤذن بقرب التفاهم والوثاق بين الجارتين الشقيقتين

محمد عبد الله عثامه

الحاجي

(١) راجع بيان وزير إيران للعار إلى